

أوروبا تخوض حرباً

ضدّ عدو

خلفتها نفسها

FRONTEX
[EXIT]

منذ أكثر من عقد من الزمن، تُوجّه المقاربة الأمنية حصراً سياسات الهجرة الأوروبيّة، مع اعتماد سياسة مقيدة في إصدار تأشيرات الدخول، وتشديد الجدران والأسوار، والسيطرة العسكرية على الحدود البرية والجوية والبحرية من قبل وكالة فرونتكس، والإعادة القسريّة إلى بلدان الأصل، وتلزيم السيطرة على الهجرة إلى دول غير ديمقراطيّة مقابل مبالغ مالية...

إلا أنّ أوروبا غير مهدّدة بالغزو، إذ بقيت حصتها من الهجرة الدولية مستقرّة في السنوات الخمسين الماضية، في حين تجري معظم حركة الهجرة بين بلدان الجنوب.

غير أنّ الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان يكرّس حريّة التنقل إذ تنصّ على حقّ كلّ فرد بمغادرة أيّ بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إليه.

وتحمي النصوص الدوليّة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء من أيّ معاملة سيئة أو انتهاك لحقوقهم.

أوروبا تخوض حرباً ضدّ عدو خلقته لنفسها

فهل يحترم الإتحاد الأوروبيّ هذه الإلتزامات من حيث حقوق المهاجرين
الأساسيّة عند صياغة سياسة الهجرة الخاصة به؟

وهل تتماشى سياسات الهجرة الأوروبيّة مع رهانات الهجرة الدوليّة
الحالية؟

نقترح عليكم دحض الأفكار الشائعة عبر الإجابة بـ«صح» أو «خطأ»
على 10 جمل.

WWW.FRONTEXIT.ORG

ما هي فرونتكس؟

أنشأ الإتحاد الأوروبي في تشرين الأول/ أكتوبر 2004 «الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في مجال العمليات على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي»، فرونتكس، ومقرها وارسو، من أجل منع الدخول إلى سواحل الإتحاد الممتدة على 42 ألف كيلومتر، وحدوده البرية المحتكرة 9 آلاف كيلومتر وإلى 300 مطار دولي فيه.

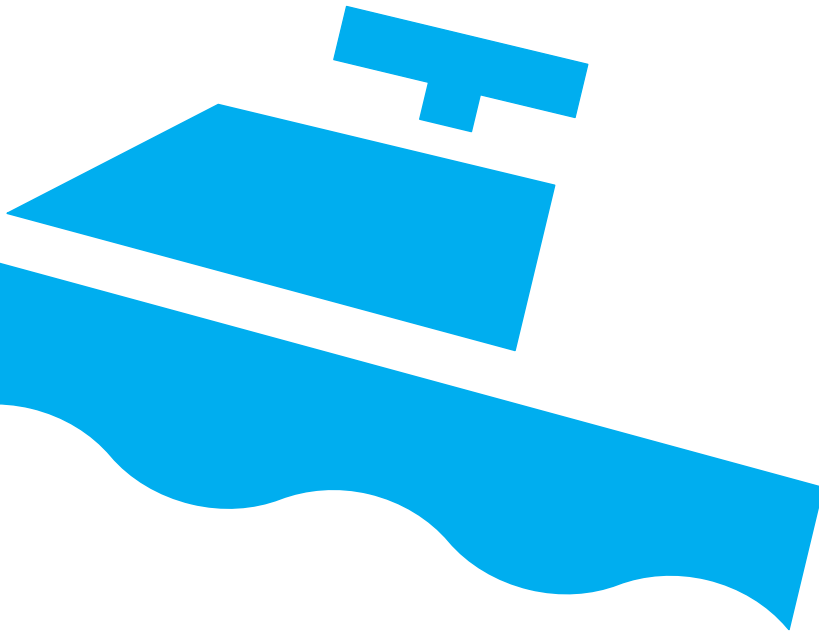
خلال بضع سنوات، أصبحت فرونتكس فاعلاً أساسياً في سياسة الهجرة الأوروبية. وتعاظم دورها، ويبرز ذلك في ارتفاع ميزانيتها السنوية (من 19 مليون يورو في العام 2006 إلى 118 مليون يورو في العام 2011)، وتخصيص المزيد من الوسائل العسكرية لها ومنحها الاستقلالية. وتتمتع فرونتكس بشخصية قانونية، ويمكنها توقيع الإتفاقات مع البلدان الثالثة، وأصبح باستطاعتها إطلاق عمليات السيطرة بعد مراجعة ولايتها في أكتوبر/ تشرين الأول 2011.

إلا أنّ السؤال الجوهرى المرتبط بمسؤولية الوكالة غير واضح: ففي حال انتهاك حقوق المهاجرين، هل تتحمل المسؤولية الوكالة أو الدولة المضيفة للعملية، أو الدولة التي ينتهي إليها العميل الذي يقترف الخطأ؟ وما هي الآليات الفعالة المعتمدة لضمان ممارسة المهاجرين حقوقهم؟ وما هي الضمانة التي تقدمها الوكالة من حيث احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية، ولا سيما خلال العمليات البحرية؟ أسئلة كثيرة تطرحها حملة فرونتكسيت وترغب في رفعها إلى المؤسسات المعنية.

في يونيو/ حزيران 2009، قام حرس الحدود الإيطاليّة بمساعدة مروحية ألمانية ضمن عملية نوتيلوس 4 من عمليات فرونتكس، بتسليم 75 مهاجرًا على متن القوارب إلى دوريّة بحريّة ليبية، بعدما اعترضوا على مقربة من جزيرة لامبيدوسا الإيطاليّة. في هذه الحالة بالتحديد، ذكر نائب مدير فرونتكس أنّ الوكالة لا تضطلع بمسؤولية المخاطر التي يتعرّض لها الأشخاص بعد إعادتهم القسريّة، وأنه لا يمكنها أن تؤكّد احترام حقّ اللجوء وحقوق الإنسان في ليبيا. إلا أنّها ترسل المهاجرين إليها على الرغم من ذلك.

[1] المهجرة حقا^٣

للجميع



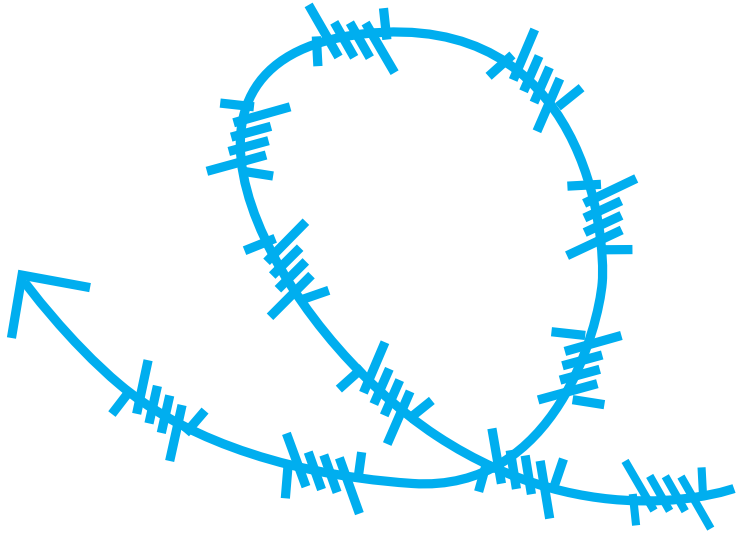
[صحيح]

يكرّس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة، 1948) حقّ كلّ فرد بـ«مغادرة أيّ بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إليه»

(المادة 13). في الواقع، لا يستفيد فعلاً من هذا الحقّ سوى رعايا دول الشمال والرعايا الأثرياء من دول الجنوب. وفي حين غالباً ما تكتسب تجربة السفر إلى الخارج قيمة كبيرة في دول الشمال (للدراسة، ورحلات الاستكشاف، والخبرة المهنية...)، إلا أنّ تنقّل رعايا دول الجنوب يخضع لشروط قاسية تحدّد منه بشكل كبير. فيتخلى بعض الأشخاص عن فكرة التنقّل عند رفض إصدار تأشيرات دخولهم، وهو نوع من الظلم الصارخ. ويختار آخرون طرق دخول غير شرعيّة لعدم قدرتهم على دخول أوروبا بطريقة قانونيّة. وفور وصولهم إلى أوروبا، يصبحون «بدون أوراق ثبوتية»، فيعجزون عن مغادرتها.

منذ الأول من كانون الثاني/يناير 2013، قرّرت السنغال فرض إجراءات دخول مشابهة لما تفرضه فرنسا عليها. هكذا، أصبح على الفرنسيين الراغبين في الذهاب إلى السنغال تقديم طلب ودفع رسوم تأشيرات الدخول. استخدمت الحكومة السنغالية هذه الطريقة ردّاً على رفض تأشيرات الدخول بشكل متتالٍ لشخصيات سنغالية، ما صدم الرأي العام في البلاد.

[2] تنتقل حركة الهجرة من البلدان الفقيرة باتجاه البلدان الغنية



[خطأ]

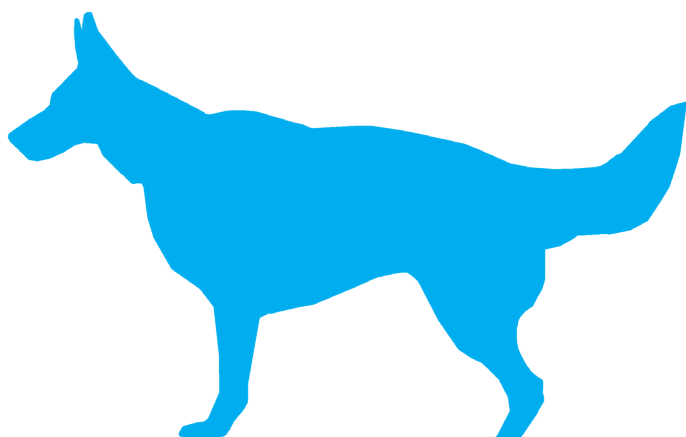
يتنقل معظم الأشخاص لأسباب اقتصادية أو بحثًا عن الحماية داخل بلدهم. وفي المقابل، يمثل المهاجرون الدوليون 20 مليون

شخص، أي 3% من سكان العالم. ومن بينهم، لم ينتقل سوى الثلث من بلد نامٍ إلى بلد متقدّم. وتجري نسبة 60% من حركة الهجرة بين بلدان تتمتع بنفس مستوى النموّ (أي بين البلدان المتقدّمة، أو بين البلدان النامية). إضافة إلى ذلك، لا يتمكن الفقراء من الهجرة بسبب الكلفة المترتبة عن ذلك، فوحدهم الأثرياء يتمكنون من الهجرة.

(الأرقام: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009)

تستخدم الحكومات الأوروبية عادة الخوف من «اجتذاب المهاجرين» لتبرير سياسة الهجرة المقيدة. ولكن، يُعزى السبب الرئيسي للهجرة إلى الوضع الاقتصادي أو السياسي أو البيئي في بلد الأصل، أكثر ممّا يعود إلى سياسة الهجرة المطبّقة في بلد المقصد. ويعود اختلاف مستويات التنمية بين دول الجنوب والشمال إلى السياسات الرأسمالية والليبرالية الحديثة التي تفرضها مؤسسات دول الشمال (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) وتساهم في إفقار دول الجنوب، مع خطط إعادة الهيكلة، وإلغاء الضوابط التنظيمية عن سوق المنتجات الزراعية، والتحرير القسري لقطاعات اقتصادية كاملة، ودين غير شرعيّ

[3] تستضيف أوروبا أصلاً عددًا كبيراً من اللاجئين!



اللاجئ هو كل شخص «يتواجد خارج البلد الذي يحمل جنسيته، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسيّة، ولا يستطيع أو يخشى أن يستظلّ بحماية ذلك البلد (...)». لقد عبر إذاً اللاجئ حدوداً دوليّة.

[صحيح]

يستقبل الإتحاد الأوروبي أكثر من 1,6 مليون شخص (2011) يتحدّرون بشكل خاصّ من صربيا وكوسوفو والعراق وتركيا. وتُعدّ

فرنسا ثالث أكبر بلد من حيث استقطاب طلبات اللجوء بعد جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ بلغ عدد طلبات اللجوء في فرنسا 52100 طلب في العام 2011.

[خطأ]

تستقبل البلدان النامية أربعة أخماس اللاجئين في العالم، الذين يبلغ عددهم 15 مليون لاجئ. ويعيش معظم اللاجئين في دول

مجاورة للدول التي فرّوا منها، على أمل العودة إليها يومًا ما. وفي الواقع، استقبلت باكستان أكبر عدد من اللاجئين في العام 2011 (1,7 مليون لاجئ)، ثم تلتها إيران وسوريا. وتستضيف أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ربع اللاجئين في العالم. أما الإتحاد الأوروبي فيحوي 15% من اللاجئين في العالم، في حين لا يتعدى عدد اللاجئين الذين يُعاد توطينهم في الإتحاد الأوروبي 5000 لاجئ من أصل 80 ألف لاجئ يُعاد توطينهم في العالم سنويًا، بحسب أرقام مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وقد انخفض عدد طلبات اللجوء في أوروبا من 680 ألف طلب في العام 1992 إلى 301 ألف طلب في العام 2011.

(الأرقام: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2012، ويوروستات، 2012)

النازحون داخليًا هم أشخاص أو مجموعات أشخاص أُكْرهوا على الهرب أو ترك مكان إقامتهم نتيجة أسباب شبيهة بأسباب اللجوء (نزاع مسلّح أو حالات عنف عامّة أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعيّة)، إنما لم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة.

[4] إذا كانت بلدان
الجنوب متقدّمة، فلن
يهاجر الناس منها #

[خُطاً]

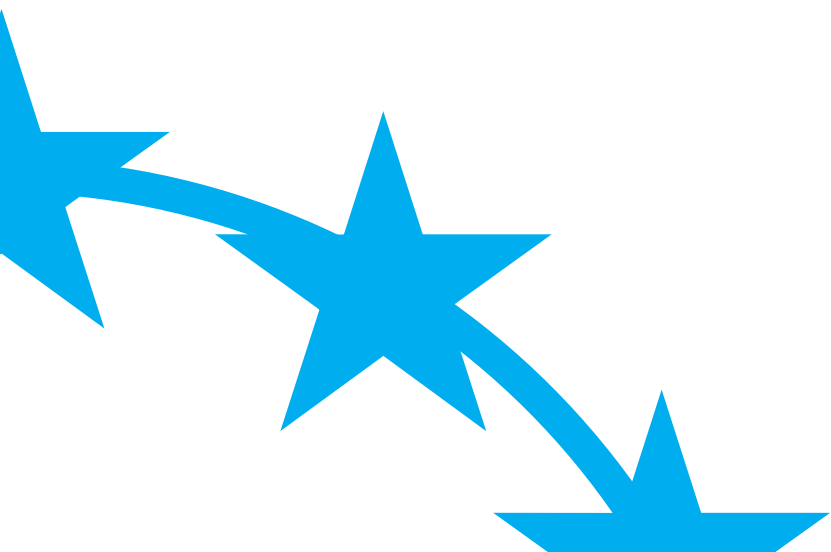
تُظهر الدراسات أنّ التنمية تحدث بالدرجة الأولى حركة الهجرة. في الواقع، يمكن لشريحة السكان الأكثر ثراءً أن تضع

لنفسها مشروع هجرة. لذلك، يُعتبر استخدام المساعدة الإنمائية كوسيلة لـ«تثبيت» السكان في بلدهم تحليلاً خاطئاً للواقع. فالتنمية هي هدف بحدّ ذاته، ويجب ألا ترتبط بسياسات الهجرة. ولكن، يستخدم بعض البلدان والفاعلين الأوروبيين المساعدة الإنمائية والأموال المخصّصة للتنمية من أجل تمويل نشاطات مكافحة الهجرة. ففي موريتانيا، ساهم صندوق التنمية الأوروبيّ العاشر بتمويل تدريب شرطة الحدود.

وتعتبر بعض الدول مثل فرنسا أنّ التحويلات الماليّة التي يقوم بها المهاجرون على أنها جزء من المساعدة الإنمائية. ولو كانت هذه التحويلات تعزّز من الاستهلاك المحليّ، إلّا أنّها لا تحلّ مكان المساعدة المقدّمة من دولة إلى أخرى التي تهدف إلى تنمية البنى التحتيّة المكلفة (المدارس، والمواصلات، والإسعافات الطبيّة،...)، ولا يمكنها أبداً أن تعفي البلدان الأوروبيّة من جزء من مسؤولياتها في إطار المساعدة الإنمائيّة الرسميّة.



[5] لا يقوم الإتحاد الأوروبيّ سوى بالسيطرة على حدوده




[خطأ]

اعتمد الإتحاد الأوروبي منذ
عدّة سنوات ما يسمّى بـ«التلزم
أو الاستعانة بمصادر خارجية».
يعني ذلك نقل الإتحاد الأوروبي

من ثقل سيطرته على الحدود وتلزم إدارة حركة الهجرة إلى البلدان المجاورة
له. وفي هذا الإطار، أبرمت اتفاقات إعادة القبول مع بلدان ثالثة، لتقوم
هذه الأخيرة بإعادة قبول رعاياها المطرودين من أوروبا، إضافة إلى رعايا دول
أخرى عبروا حدود البلد الثالث قبل استجوابهم في أوروبا. تسمح إذًا هذه
الاتفاقات بطرد أشخاص إلى بلدان لا يتحدرون منها وليس لهم أيّ علاقة
بها. إضافة إلى ذلك، لا يتخذ الإتحاد الأوروبي أيّ إجراء لضمان معاملة
الأشخاص جيدًا بعد طردهم، في حين أنهم يُرسلون إلى بلدان لا تتضمن
الإطار القانوني أو التقليد الديمقراطي الذي يضمن احترام حقوق الإنسان.

إضافة إلى اتفاقات إعادة القبول، يشجع الإتحاد الأوروبي بلدان الجنوب،
حتى ولو لم تكن من البلدان الحدودية، على اعتماد سيطرة صارمه على
حدودها. فوصل الأمر ببعض البلدان مثل الجزائر إلى إنشاء «جرم الهجرة
غير الشرعيّة» أو محاولة الهجرة نحو أوروبا، بما يتعارض مع المادة ١٣ من
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. يصل إذًا تأثير السياسات الأوروبية إلى ما
هو أبعد من حدود الإتحاد الأوروبي.





[6] مع الأزمة
الاقتصادية،
يدّخر الإتحاد
الأوروبي الأموال
العامّة #

[خطأ]

تستفيد وكالة فرونتكس من ميزانية مرتفعة بشكل متواصل منذ إنشائها: من 19 مليون يورو في العام 2006، إلى 118 مليون

يورو في العام 2011. وُخِصَّ 32 مليون يورو في العام 2011 للإستجابة إلى انطلاق المهاجرين من تونس وليبيا. إضافة إلى ذلك، امتلكت فرونتكس في العام 2009 21 طائرة، و27 طائرة مروحية، و116 قاربًا وعدة تجهيزات مثل: وحدات رادار متنقلة، وأجهزة كشف متنقلة للرؤية الليلية، وطائرات بدون طيار، وسيارات الدوريات، وأجهزة كشف نبضات القلب. نشهد إذًا استخدام التكنولوجيا العسكريّة للسيطرة على الحدود الأوروبيّة. تؤثر جماعات الضغط الصناعيّة، التي تستفيد من تطوير الوسائل التكنولوجيّة لأغراض السيطرة على الهجرة، بشكل كبير على التوجهات الأمنيّة للسياسات الأوروبيّة.

(الأرقام: فرونتكس)

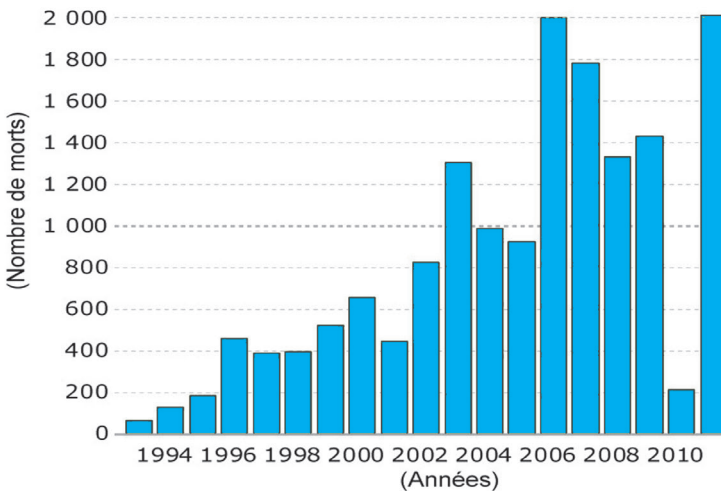
[7] سياسات الهجرة لها نتائج مهمة

[صحيح]

لا تمنع سياسات الهجرة الأشخاص عن السفر. لا بل هي تدفعهم إلى اختيار طرق عبور أكثر خطورة. ويؤدي تشييد

الأسوار، وتطوير الوسائل العسكريّة للسيطرة على الحدود، ومحاولة إعاقة المهاجرين قبل مغادرتهم لبلدهم، إلى كوارث بشريّة كلّ سنة. فقد توفي أكثر من 1500 شخص غرقًا أو فُقدوا أثناء عبورهم البحر الأبيض المتوسط في العام 2011. واحتُجز آلاف آخرون بدون أيّ مساعدة قانونيّة في ليبيا، وأصبحوا ضحايا المعاملة اللاإنسانيّة والمهينة، على الرغم من سقوط نظام القذافي الديكتاتوريّ. وعلى الحدود اليونانية التركية، توفي حوالي ألف شخص منذ العام 1993 أثناء محاولة عبور نهر إفروس. وبشكل إجماليّ، توفي 16 ألف شخص على الأقلّ منذ العام 1993 أثناء محاولة الوصول إلى أوروبا.

(الأرقام: مفوضية الأمم المتّحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2012، ومنظمة 2012، Migreurop)



Source : Atlas des migrants en Europe, Armand Colin, 2012.



[8] غيّر

الربيع العربي^٣

من المعطيات:

فوطدت^٣ أوروبا

علاقات متوازنة مع

جيرانها في جنوب

المتوسط #

[خطأ]

هل انتهى زمن دعم أوروبا لحكم الطغاة،
وكان وقت الشراكات المربحة لكل الأطراف؟
في الواقع كلا... منذ العام 2011 واستجابةً للربيع
العربيّ، وضع الإتحاد الأوروبيّ «شراكات من أجل التنقل»
مع بلدان جنوب المتوسط. أُطلقت المبادرة لابتكار هذه «الشراكات» بدون
استشارة البلدان المعنيّة، وهي لا تسمح بأيّ هامش مناورة، وتهدف إلى
السيطرة على الهجرة من دول الجنوب، لخدمة أوروبا التي تكثّر فيها نسبة
كبار السنّ.

وتقدّم الشراكة مجموعة من «الفوائد»_ مثل تسهيل إجراءات تأشيرات
الدخول، والهجرة بدافع العمل، وتعزيز القدرات في مجال اللجوء، وبذل
جهود للحدّ من كلفة تحويل الأموال وإجراءات لتعزيز حماية حقوق
المهاجرين_ «مقابل» عدّة التزامات مثل إبرام اتفاقات إعادة القبول، والتوقيع
على اتفاقات مع فرونتكس، والتعاون في عمليات مراقبة المتوسط، وتعزيز
إجراءات السيطرة (تأمين المستندات، ومكافحة التهريب). من الواضح إذًا أنّ
سياسة الهجرة الأوروبيّة لم تتغيّر بعد الربيع العربيّ.

[9] لا تطرد
فرونتكس الأشخاص
إلى بلد تتعرّض فيه
حياتهم للخطر لا
تطرد فرونتكس
الأشخاص إلى بلد
تتعرّض فيه حياتهم
للخطر #

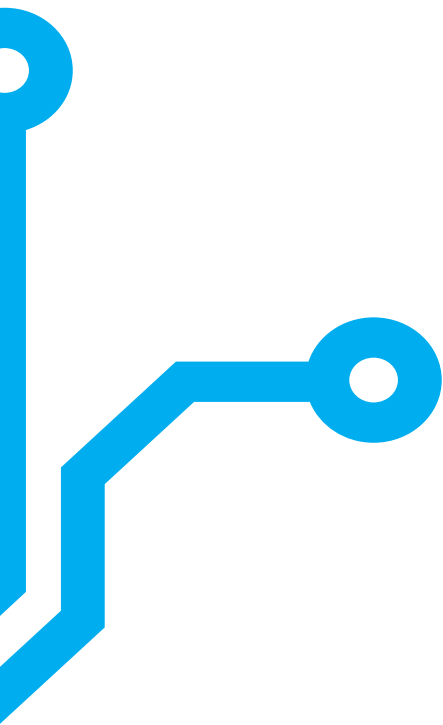
[خطأ]

تتجسج فرونتكس بذريعة
عدم القدرة على التنبؤ
بانتهكات الحقوق، فلا تضع في
استراتيجيتها الخاصة بالحقوق

الأساسية أي إجراء وقائي ملائم، ولا حتى للأشخاص المستضعفين مثل
القاصرين أو طالبي اللجوء. تقدّر الوكالة أنه ليس من مسؤوليتها أن تؤكد
احترام حقوق الإنسان في بلد معين. ولا تتخذ أي إجراء لتحرص على عدم
خضوع المهاجرين لمعاملة لاإنسانية أو مهينة خلال العمليات المنظمة مع
بلدان وقّعت على اتفاقات مع فرونتكس.

ولا ينصّ تحليل المخاطر الذي يتم إجراؤه بالتعاون مع ضباط
اتصال في تلك البلدان سوى على «خطر الهجرة»، ولا يتطرق أبدًا
إلى وضع حقوق الإنسان في بلدان العودة. ويُعدّ ذلك مقلقًا جدًّا
إذ أصبح بإمكان الوكالة بعد مراجعة ولايتها أن توقع اتفاقات مع
الدول الثالثة بدون أي سيطرة من البرلمان الأوروبي.

[10] لا يُضمن حقّ
اللجوء خلال عمليات
فرونتكس #



[صحيح]

تتسم عمليات فرونتكس بخطورة مرتفعة للمهاجرين، ولا سيّما لطالبي اللجوء الذين يتمتعون بالحماية بموجب

اتفاقية جنيف لعام 1951 التي تمنع الإعادة القسريّة للأشخاص الذين يطلبون الحماية. وتكثر الشهادات على انتهاك مبدأ عدم الإعادة القسريّة خلال إحدى عمليات فرونتكس عام 2009 (اعتراض 75 مهاجرًا على متن القوارب على مقربة من السواحل الإيطالية وتسليمهم إلى دوريّة بحريّة ليبيّة). إضافة إلى ذلك، تفتخر فرونتكس بأنها قلّصت عدد المهاجرين غير الشرعيين من تركيا إلى اليونان من 250 إلى 60 في العام 2011.

ولكنّ، من بين الأشخاص الذين لم يعبروا الحدود خوفًا من توقيفهم واعتقالهم، ربما تواجد أشخاص يحتاجون إلى الحماية الدوليّة ويحقّ لهم تقديم طلب لجوء قانوني (فمعظم المهاجرين الذين يجري اعتراضهم على هذه الحدود يتحدرون بشكل أساسي من أفغانستان أو باكستان أو بنغلادش). وبعد انتهاك حقهم بمغادرة أيّ بلد، وفقًا لما ينصّ عليه الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، ربما اختار أولئك الأشخاص طرقًا أكثر خطورة للوصول إلى الأراضي الأوروبيّة.

حملة فرونتكس:

فرونتكس هي حملة تقودها منظمات من شمال وجنوب المتوسط بمبادرة من شبكة Migreurop.

ترمي الحملة إلى إطلاع المجتمع المدني والمؤسسات السياسيّة (الوطنيّة والإقليميّة) في البلدان الأوروبيّة والأفريقيّة المعنية بموضوع الغموض القانوني الذي يكتنف نشاطات وكالة فرونتكس ناهيك عن تهديد الوكالة لحقوق المهاجرين الأساسيّة، وذلك من بفضل أعمال توعية ومرافعات كبيرة.

من خلال أعمال تحقيقية وتسوية منازعات قضائيّة ونشاطات توعية واستجواب سياسي، تسعى هذه الحملة إلى تحقيق الأهداف التّالية:

- ضمان شفافيّة ولاية وكالة فرونتكس ومسؤوليّاتها وأعمالها
- تعليق أعمال الوكالة التي يتمّ اعتبارها مخالفةً لحقوق الإنسان
- إلغاء التنظيمات التي أفضت إلى إنشاء فرونتكس في حال تبين أنّ ولاية الوكالة لا تتوافق مع احترام الحقوق الأساسيّة.

migreurop

ABCDS

جمعية بنى برمانى للثقافة والتنمية والتضامن
Association Beni Zayzen pour la Culture, le Développement et la Solidarité



A.R.A.C.E.M.



ciRè

coordination et initiatives
pour réfugiés et étrangers



GADEM

Groupe antiraciste
d'accompagnement
et de défense
des étrangers
et migrants

gisti, groupe
d'information
et de soutien
des immigrés



Justice Sans Frontières pour les Migrants et Migrantes
Justice Without Borders for Migrants
Justicia Sin Fronteras para los y las Migrantes

la Cimade

L'humanité passe par l'autre

LA LIGUE

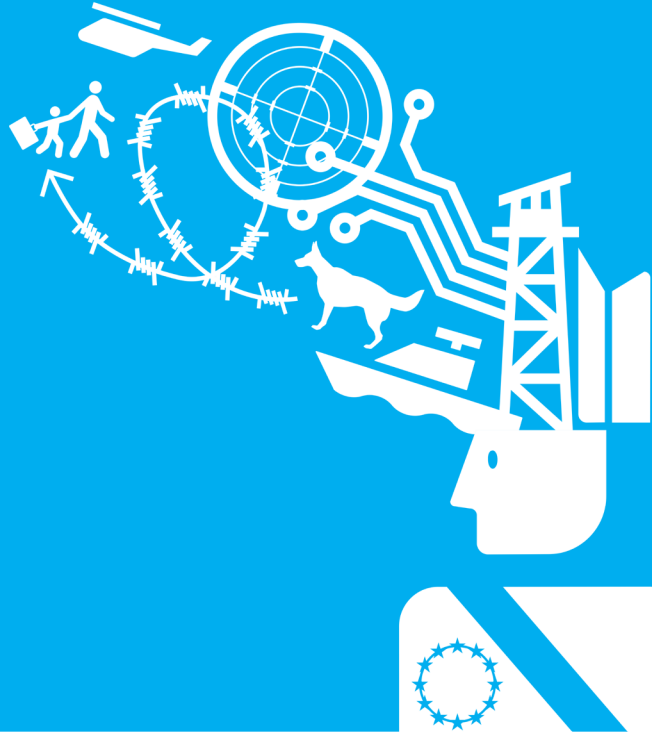


DES DROITS DE L'HOMME

PROGRESS LAWYERS NETWORK

WWW.PROGRESSLAW.NET

ADVOCATEN | AVVOCATI | LAWYERS



لمزيد الإرشادات عن الحملة و جدول أعمالها:

WWW.FRONTEXIT.ORG



OPEN SOCIETY
FOUNDATIONS

بدعم من :